

● تبيّن أن المعرفة بمفهوم الملكية المشتركة ضعيفة لدى معظم السكان، حيث تغيب التوعية بمسؤولياتهم الجماعية تجاه صيانة الأجزاء المشتركة. ● تسود الفوضى في تنظيم التمويل، فلا توجد جهة رسمية أو غير رسمية تتولى متابعة مساهمات السكان، مما يجعل دفع الرسوم أمراً اختيارياً وغير منتظم. ● غالبية السكان لا يعتبرون رسوم الصيانة مرتفعة، ما يعكس أن الإشكال لا يرتبط بالقدرة المالية بل بغياب الوعي الجماعي والإحساس بالمسؤولية. ● لوحظ وجود تفاوت كبير في الالتزام بين العمارت، بينما تعاني أخرى من غياب أي مساهمة تذكر، ● ضعف المتابعة في المصاري夫 أدى إلى تراجع الثقة بين السكان، ● تأكّد أن الوضع المعيشي لمعظم السكان يسمح بالمساهمة الرمزية، ● عدم وجود جهة تنظيمية داخل الحي أدى إلى غياب التنسيق في العمليات الإصلاحية، ● أكدت الدراسة أن تفاوت الدخل بين السكان يمثل عائقاً نفسيّاً وعمليّاً أمام المساهمة الموحدة، حيث يشعر بعض السكان بالظلم إذا ساهموا في غياب عدالة في التوزيع. ● أظهر السكان قناعة بأن الحل يمكن في التوزيع الجماعي للمساهمة، يتعامل السكان مع صيانة الأموال المشتركة كأمر ثانوي وطارئ، ● وفي الأثير للإجابة عن التساؤل الرئيسي الذي مفاده: ما هي المعوقات التي تواجه تمويل الساكنة في تسيير الأموال المشتركة؟ وما الحلول الممكنة لتجاوزها؟ وجد أن الساكنة تمنع في كثير من الأحيان في دفع الأعباء المالية المرتبة عن السكن الجماعي نتيجة نقص وعيهم الثقافي بضرورة الصيانة الدورية التي تحتاج إلى تمويل.